

لانه متقارب أكثر من الرقم الذي اعطاه الاستاذ سعيد حماده ، وهو ٢٦٩٤٠٠ ر٢٦٩٤٠٠ مليون دونم . بحيث كان الفارق بين الرقمين المعطيين ١٦١٩٤٠٠ دونم ، بينما الفارق بين ارقام سعيد حمادة وسبسون من ناحية وارقام عنان العامري من ناحية اخرى ، ٦٤٨٦٠٠ الفارق مع حماده ٨١٠٠٠٠ دونم الفارق مع سبسون ، ومن هنا فان الارقام الاحصائية التي استخرجتها عنان بعيدة عن الحقيقة وكان الافضل لها وللعامري لو اکتنت بتثبيت رقمي حماده وسبسون ، لانها عندما تصرفت من عندها وبدون اي اساس برقمي الكاتبين المذكورين ضاعفت الفارق بينهما مرات عدة . ولاهية حجم هذا الفارق ، فكان على الانسة العامري ان تذكر انه يساوي حوالي ٣ اضعاف اجمالي مساحة قطاع غزة الحالي والتي تبلغ ٣٢٥٠٠٠ دونم (ص ٢٧) .

وقد أساءت الكاتبة استعمال المصادر التي لجأت اليها ففي الوقت الذي يتحفظ به سبسون على بعض الارقام التي يسجلها بقوله « وقد اعترف مدير المساحة ان هذه الارقام هي من قبيل التخمين » (سبسون ص ٣٠) نجد الانسة العامري تتجاهل كليا هذا التحفظ وتضع الارقام التي تحفظ عليها هكذا وبدون اي تحفظ وكأنها حقائق مسلم بها ، كما هو الحال بالنسبة لاراضي منطقة بئر السبع ، وهي مجال تحفظ سبسون .

وعندما تتحدث الكاتبة عن ملكية اليهود للاراضي الصالحة للزراعة او المساحة الاجمالية ، تورد ارقاما غير منطقية ، فهي تذكر ان نسبة ملكية اليهود حتى عام ١٩٤٨ هي ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين الاجمالية . ولم تذكر من أين أتت بهذه النسبة . ولو تجاوزنا عام ١٩٤٨ وعندا الى المساحة المملوكة من قبل اليهود عام ١٩٤٦ ، والتي كانت تبلغ ١٨٠٧٣٠٠ دونم (ص ٢٠) ، وحذفنا من هذا الرقم ١٧٥٠٠٠ دونم مساحة الاراضي التي كانت مؤجرة للمؤسسات الصهيونية من قبل الحكومة المنتدبة ، لبلغ مقدار ما امتلكه اليهود ١٤٦٣٢٤٣٠٠ دونم (١٨٠٧٣٠٠٠ - ١٧٥٠٠٠) . ولو تجاوزنا مقدار الزيادة التي طرأت على مساحة الاراضي المملوكة لليهود خلال السنوات ٤٧ و ٤٨ ، والتي هي بالتأكيد أكثر مما كان مملوكا عام ١٩٤٦ ، واعتبرنا ان ١٦٣٢٣٠٠

النسب قد انخفضت وما علينا سوى القاء نظرة على الجدول المرفق ليتضح لنا هذا . واذا كانت كل الارقام التفصيلية قد انخفضت ، اليس من المنطقي بأن تنخفض النسبة الاجمالية أيضا ؟ وبالرغم ان درجة الانخفاض هذه تخالف المنطق لان الفلاح والملك الفلسطيني يستلحق اراضيها باستمرار فان هنالك تناقضا ملفتا للنظر الا وهو انخفاض النسبة في منطقة بئر السبع من ٤٦٨ ٪ عام ١٩٣٠ الى ١٣ ٪ عام ١٩٣٦ .

واذا كانت مساحة الاراضي الزراعية تتعرض للزيادة او النقصان من سنة لآخرى قد تكون مسألة مقبولة ، ولكن فمن غير المنطقي ان تتعرض مساحة فلسطين للزيادة او النقصان من جدول لآخر . فلقد ذكر ان مجموع المساحة هو ٢٦٩٦٨٠٠٠ دونم عام ١٩٣٠ ص ١٦ . والصحيح هو ٢٦٩٥٨٠٠٠ . ثم كانت مجموع المساحة عام ١٩٣٦ ٢٦٩٤٠٠٠ دونم ص ١٧ . و ٢٦٩٣٢٣٠٠٠ عام ١٩٤٥ ص ١٨ . ولكم كان اولى بالكاتبة ان تستقر على رأي من هذه الاراء المتقولة عن مصادر ثلاثة ، وبحيث تركت هكذا متناقضة سواء على سعيد المساحة الكلية او على سعيد المساحة القابلة للزراعة . وبالإضافة لهذا ، فلقد تردد أكثر من مرة اسم السهل الساحلي ، وبدون اي تعليق من الكاتبة وبدون ان تحدد المقصود بالساحلي ، هل هو الساحل الفلسطيني من رأس الناقورة الى رفح أم ماذا ؟ حقيقة الامور انه ليس هنالك من شيء اسمه السهل الساحلي ، بل هنالك السهول الساحلية ، وهي سهل سارونا (بين حيفا وبيانا) وسهل يافا وسهل غزة (راجع قسطنطين خمار ، جغرافية فلسطين ، ص ١٥ - ١٦ - ١٧) . وبالتالي فلا مجال للحديث عن سهل ساحلي وسهل عكا في الوقت نفسه ، كما ورد في الجداول المنشورة على الصفحات (١٦ ، ١٧) . ولو دقت الكاتبة قليلا في المرجع الذي نقلت عنه مساحة فلسطين لاكتشفت ان المصدر الاساسي وهو تقرير سبسون قد حدد في صفحة ٣٥ مساحة فلسطين بـ ٨٠٤٤ مليون دونم اراض صالحة للزراعة و ١٨١٤٤٤ مليون دونم غير صالحة للزراعة ، ولو جمعت الانسة العامري هذين الرقمين بدقة لكانت مساحة فلسطين ٢٦٩٥٨ مليون دونم ، وهو رقم مقبول